



وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (معًا)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 14 - مارس/آذار 2017 | تقرير رقم: PIDISDSA19948



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم (إن و)	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع	البلد
	المرحلة الثانية من مشروع توفير التمويل لإيجاد فرص عمل	P159337	الضفة الغربية وقطاع غزة
مجال التمويل	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 20 يوليو/تموز-2017	التاريخ التقديري للتقييم المسبق 13 مارس/أذار -2017	المنطقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع شركة البدائل التطويرية (DAI Global, LLC)	المقترض (المقترضون) وزارة المالية والتخطيط	أداة الإقراض تمويل المشروعات الاستثمارية

الأهداف الإنمائية للمشروع

اختبار فعالية إجراءات تدخلية مالية مختارة في حفز استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل.

المكونات

سندات التأثير الإنمائي لتنمية المهارات وخلق فرص عمل
صندوق التمويل الاستثماري المشترك
المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر
إدارة المشروع وبناء القدرات

لتمويل (مليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
0.00	تمويل خاص
8.00	الضفة الغربية وغزة - تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير
8.00	التكلفة الكلية للمشروع

فئة تقييم التصنيف البيئي

باء- تقييم جزئي

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

ب. المقدمة والسياق



السياق القطري

1. يتسم الاقتصاد الفلسطيني بالهشاشة وتأثره بالصراع الدائر هناك، وقد عانى طويلاً من القيود وانعدام الاستقرار السياسي الذي ظل يمثل عائقاً أمام نشاط القطاع الخاص. وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الفلسطيني انخفاضاً حاداً في النمو الاقتصادي، من أكثر من 8% فيما بين عامي 2007 و2011 إلى 3% فقط فيما بين عامي 2012 و2015. وتلا ذلك معدلات نمو حقيقي بلغت 8% في الربع الأول من 2016 بناء على أحدث البيانات المتاحة. وتمثل القوة الرئيسية المحركة للنمو في انتعاش النشاط الاقتصادي في غزة حيث تشير التقديرات إلى توسع النشاط الاقتصادي بنسبة 21% في الربع الأول من 2016 بسبب طفرة نشاط الإنشاءات الذي شهد نمواً بلغ 190% على أساس سنوي. ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في كميات مواد البناء والإنشاءات الداخلة إلى غزة في الشهور الأخيرة الماضية. وشهد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية توسعاً بنسبة 4.2% في الربع الأول من 2016، وتركز النمو في الخدمات واستهلاك الأسر المعيشية الممول من قروض بنكية.¹

2. يعكس مسار النمو الضعيف بصورة كبيرة زيادة صعوبات المالية العامة. وساعدت جهود الإصلاح الناجحة من خلال الاحتواء العام لفاتورة الأجور، وجهود تقليص صافي الإقراض؛ والنمو الاقتصادي القوي في الماضي على خفض العجز العام في الموازنة العامة (وهو حجم نسبي) من 24.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2008 إلى 13% في 2010. لكن على الرغم من هذه الجهود في مجال ضبط أوضاع المالية العامة، فإن نسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي ظلت عند 10 - 13% منذ 2010 – على خلفية فاتورة الأجور الكبيرة وضعف أداء الإيرادات. ولا يزال موقف السلطة الفلسطينية يتسم بالهشاشة مع توقع وجود فجوة تمويلية بقيمة 765 مليون دولار في 2017، نظراً لأن اتجاهات الأونة الأخيرة بشأن المعونات الأجنبية تشير إلى تراجع إجمالي مساندة المانحين في 2016 إلى أقل من 700 مليون دولار (مقارنة بما بلغ ملياري دولار في 2008). وساهم هذا التراجع (من 32% من إجمالي الناتج المحلي في 2008 إلى 6% في 2015) في المعونات الأجنبية أيما مساهمة في ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

السياق القطاعي والمؤسسي

3. ظلت الاستثمارات الخاصة وأنشطة القطاع الخاص وهي من العناصر الضرورية لحفز النمو في فرص العمل والطلب على العمالة دون المستويات المثالية، وكان تركيزها الرئيسي على القطاعات الفرعية ذات الإنتاجية المتدنية والتي تتسم بضعف نمو فرص العمل. ولم تتجاوز الاستثمارات الخاصة في المتوسط 15% من إجمالي الناتج المحلي على مدى السنوات السبع الماضية، بينما لم يتجاوز متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1% من إجمالي الناتج. ومعظم المنشآت الرسمية تقع في نطاق الشركات ذات الحجم الصغير أو متناهي الصغر (بلغ عدد العمالة في 1% فقط من هذه المؤسسات 20 عاملاً أو أكثر في 2013) بينما تصل قوة العمل في القطاع غير الرسمي الكبير إلى 10% بحسب التقديرات.²

4. ترافق مع محدودية نمو الاستثمارات الخاصة وما نتج عن ذلك من ضعف طلب القطاع الخاص على العمالة قيود على جانب الإمداد. وتشير الأدلة والشواهد إلى أنه حتى عندما تكون هناك فرص عمل متاحة، فإن الخريجين لا يتمتعون بالمهارات أو الخبرة العملية المطلوبة من جانب القطاع الخاص كي يتنافسوا بصورة فعالة لشغل الوظائف المتاحة.

5. يواجه الشباب الفلسطينيون تحديات خطيرة تتعلق بالحصول على فرصة عمل عند التخرج من النظام التعليمي. وتزيد معدلات البطالة بين الخريجين من الجامعة ومؤسسات التعليم الثانوي عن 60 في المائة عند سن التخرج (23 عاماً لمن يحملون شهادات جامعية و18 عاماً لحملة دبلومات التعليم الثانوي) مع حدوث تراجع طفيف بمرور الوقت. وفي الضفة الغربية، بعد سن 18 تزيد نسبة العاطلين بين الذكور من الشباب زيادة كبيرة لتصل إلى 33 في المائة بحلول سن 23 عاماً (20 في المائة عاطلون و14 في المائة متوقفين عن العمل). ويتسم الموقف في غزة بأنه أكثر خطورة نظراً لأن القيود على الحركة تمنع قوة العمل من الانتقال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، مع أجور أعلى، وفرص عمل أكبر خارج غزة. ومن أعراض سوق العمل الفلسطيني ضعف الانتقال من التعليم إلى العمل، ويتسم هذا السوق بضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص، مع ضعف سبل الوصول إلى فرص عمل بالخارج.

ج. الهدف أو الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)
 اختبار فعالية إجراءات تدخلية مالية مختارة في حفز استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل.

النتائج الرئيسية

¹ تقرير الرصد الاقتصادي إلى لجنة الارتباط الخاصة، 19 سبتمبر/أيلول 2016

² <http://www.pcbs.gov.ps>. بيانات من عام 2014.



6. بناء على النتائج المتوقعة من المرحلة الأولى من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل، تتمثل النتائج الرئيسية على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع التي سيتم قياسها في المرحلة الثانية من المشروع بالنسبة لكل من أداة سندات التأثير الإنمائي، وأداة صندوق التمويل الاستثماري المشترك فيما يلي: حشد وتعبئة رأس المال الخاص وخلق فرص عمل.

7. حشد وتعبئة رأس المال الخاص: على نفس منوال المشروع الأول، سيتم قياس هذا المؤشر في إطار المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل باعتباره مؤشراً أساسياً على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع. وسيشمل هذا المؤشر إجمالي الاستثمارات الخاصة التي تم حشدتها نتيجة أدوات مبتكرتين من أدوات التمويل تم إطلاقهما في إطار المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل.

8. فرص العمل: من المتوقع إيجاد فرص عمل نتيجة كل أداة من أدوات التمويل. ويعرف تقرير عن التنمية في العالم 2013 بشأن الوظائف "الوظيفة أو العمل" على النحو التالي: على الرغم من تباين التعريفات فالوظائف هي "الأنشطة التي تولد دخلاً، سواءً كان نقدياً أم نوعياً، دون انتهاك لحقوق الإنسان. ومن الممكن أن يأخذ شكل الوظيفة عمل بأجر أو عمل حر أو زراعة (فلاحة). ومن الممكن أن تكون الوظيفة رسمية أو غير رسمية". ويُقال إن هذا المشروع لا يطمح إلى خلق "فرص عمل" فحسب، ولكن أيضاً خلق (1) "وظائف وفرص عمل أفضل جودة، وتعرف هذه الوظائف بأنها عمل في القطاع الرسمي وقطاعات الزراعة والمشروعات الحرة بمستويات أعلى من الإنتاجية مع ترجيح الاستدامة (بمدة لا تقل من 6 شهور)، و(2) وظائف وفرص عمل للجميع، وتعرف هذه الوظائف بأنها لتلك الفئات من القوى العاملة التي تعتبر بحكم العادة أكثر ابتعاداً عن السوق أو أكثر تعرضاً للأخطار مثل النساء، أو الشباب، أو لمن يعيشون في مناطق نائية أو محرومة.

د. وصف المشروع

9. تم عرض المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل كمشروع ثان في إطار إجراءات التشغيل القياسية الخاصة بمشروع التمويل لإيجاد فرص عمل. وفي النهج البرامجي الخاص بإجراءات التشغيل القياسية، يتم تصميم سلسلة من مشروعين أو أكثر لتنفيذها مع الوقت بناء على الدروس المستفادة والإنجازات المحققة من مشروعات سابقة في هذه السلسلة. وتعتبر هذه التجربة العملية وهذا التعلم جزءاً لا يتجزأ من إجراءات التشغيل القياسية الخاصة بمشروع التمويل لإيجاد فرص عمل. وقد بدأت هذه السلسلة بمشروع أول (التمويل لإيجاد فرص عمل: P151089) قام بعمل التصميم التفصيلي الأولي وأنشطة بناء قدرات واختبار لأداة من ثلاث أدوات مالية مبتكرة مختارة (برنامج المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر)، مع استخلاص الدروس الأولية المستفادة.³

10. باعتبار المشروع المقترح وهو المرحلة الثانية لمشروع التمويل لإيجاد فرص عمل هو المشروع الثاني في إجراءات التشغيل القياسية، سيقدم هذا المشروع التمويل المطلوب لاختبار أدوات مبتكرتين إضافيتين للتمويل يعملان على حفز استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل وهما سندات التأثير الإنمائي، وصندوق التمويل الاستثماري المشترك. وسيتيح هذا المشروع لإجراءات التشغيل القياسية مساندة مستمرة خاصة بإدارة المشروع. وتستهدف كل أداة أبعاد مختلفة إما لجانب الطلب (تأسيس الشركات ومراحل النمو) أو جانب العرض (المهارات والوساطة في سوق العمل) فيما يتعلق بالتحديات الخاصة بالوظائف وفرص العمل. وقد تم تصميم إجراءات التشغيل القياسية على نحو يسمح بالمرونة وزيادة أو تقليص الأموال حسب الحاجة بين الأدوات الثلاثة بناء على الأداء. ويعتبر التعلم وتوليد المعارف من هذه الأدوات من العناصر الأساسية. ويتضمن أي عرض عام لكل أداة من هذه الأدوات الثلاث ما يلي:

- سندات التأثير الإنمائي لتعبئة وحشد تمويل القطاع الخاص، والخبرة الفنية والإدارة لتعزيز عملية تنمية المهارات ونواتج التوظيف بين الشباب والنساء؛
- صندوق التمويل الاستثماري المشترك لتقديم مساندة لتمويل منح تقاسم المخاطر بشأن استثمارات القطاع الخاص التي تتسم بالسلامة التجارية والمعنية بخلق فرص عمل، والتي قد لا تعتبر سليمة بخلاف ذلك بسبب إخفاقات السوق والإخفاقات المؤسسية واعتبارات أخرى تخص مخاطر الهشاشة والعنف والصراع (FVC)؛ و
- أداة برنامج المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر دعماً للتمويل في المراحل المبكرة وتأسيس الشركات، لا سيما لبناء وتجهيز صناديق الاستثمار المبكرة.

المكون 1: سندات التأثير الإنمائي لتنمية المهارات وخلق فرص عمل

³ يمكن الرجوع إلى وثيقة التقييم المسبق للمشروع (مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل: P151089) التي تم الإفصاح عنها للجمهور: www.Companies_receiving_capacity_wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/12/08-http://www



11. ظهرت سندات التأثير الإنمائي في الأونة الأخيرة كنماذج تمويل مبتكرة تستند إلى تحقيق نتائج وتعمل على تعبئة وحشد استثمارات القطاع الخاص مع التركيز على تحقيق نتائج. وسندات التأثير الإنمائي عبارة عن أداة بموجبها يقوم المستثمرون وليس المانحون بالدفع مقدماً مقابل إجراءات تدخلية لتحقيق النتائج المتفق عليها، والعمل مع مؤسسات تقديم الخدمات لضمان تحقيق هذه النتائج. ويقوم الممولون المعنيون بتحقيق النواتج المرجوة (في العادة المانحون في سندات التأثير الإنمائي والحكومات في سندات التأثير الاجتماعي) بتقديم مدفوعات للمستثمرين إذا نجحت الإجراءات التدخلية. وستركز سندات التأثير الإنمائي المقترحة على تعزيز مهارات قوة العمل الفلسطينية على نحو أكثر مراعاة لمقتضيات السوق بهدف تعزيز النواتج المحسنة بشأن إيجاد فرص عمل. وتستهدف سندات التأثير الإنمائي مجموعة تُقدر بنحو 2000 في الشريحة العمرية 18 - 29 سنة (حسب التصميم النهائي للسندات).

المكون 2: صندوق التمويل الاستثماري المشترك

12. سيمول هذا المكون أداة تمويل استثماري مشترك لحشد قدر أكبر محتمل من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص لخلق فرص عمل. وتبين التقديرات الحالية أن هناك عدداً من الاستثمارات الخاصة السليمة في قطاعات مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والصناعات الخفيفة غير قادرة على المضي قدماً بسبب المخاطر الاستثنائية الخاصة بأوضاع الهشاشة والصراعات والعنف، وإخفاقات السوق، وخيارات التمويل المحدودة، ويشمل ذلك عدم وجود خدمات تمويل للديون طويلة الأجل. لكن مع كل هذا هناك استثمارات سليمة بالدرجة الأولى من الناحية التجارية والاقتصادية من المرجح أن تحقق منافع اجتماعية واقتصادية جمة من خلال خلق وظائف رسمية. وعلى ضوء العوامل الاجتماعية الخارجية الخاصة بالأفاق المحتملة لخلق فرص العمل، هناك أسباب وجيهة لتحقيق نفع عام من خلال تقديم مساندة لعمليات التمويل بهدف تمكين استثمارات القطاع الخاص المشار إليها من المضي قدماً. وتتضمن المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل استثمارات خاصة بأداة التمويل الاستثماري المشترك ذات أولوية، بتمويل مشترك مع مؤسسة التمويل الدولية، وستكون هذه الاستثمارات ذات نطاق شامل ومهيكله وجاهزة للحصول على استثمارات في الوقت الذي يتم فيه عرض هذا المشروع على مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. وينطوي هذا المشروع على تركيب ألواح طاقة شمسية على أسطح المصانع ومنشآت المخازن والتخزين في المناطق الصناعية بقطاع غزة.

المكون 3: المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر

13. قام أول مشروع خاص بالتمويل لإيجاد فرص عمل بإطلاق تمويل (بقيمة 1.5 مليون دولار) لاختبار المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر. وفي المرحلة الثانية من هذا المشروع، تبلغ الموازنة المالية لهذا المكون صفرًا مما سيسمح للمشروع بتخصيص أموال للمنح المناظرة لمنظومة العمل الحر بناء على الأداء في إطار المرحلة الأولى من هذا المشروع (المشروع الأول الخاص بالتمويل لإيجاد فرص عمل)، والطلب من المستفيدين المحتملين، والأموال الخارجية الإضافية التي من الممكن تعبئتها. وبرنامج المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر عبارة عن صندوق مصمم لتحسين عدد وجودة الأنشطة الجاهزة للاستثمار في مشروعات العمل الحر من خلال تعزيز قدرات المنشآت لاستيعاب التمويل من آليات الاستثمار المتاحة بالفعل.

المكون 4: إدارة المشروع

14. يقوم المشروع الأول الخاص بالتمويل لإيجاد فرص عمل في الوقت الحالي بتمويل غالبية ترتيبات تنفيذ المشروع بوجه عام وشامل من خلال الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع. وستتضمن المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل تخصيص أموال لإدارة المشروع التي قد يتم توزيعها بصورة مرنة حسب الطلب وأداء الأدوات المالية المعنية.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية و ترتيبات التنفيذ

15. بناء على الأداء المرضي، سيتم تطبيق ترتيبات التنفيذ أثناء مدة إجراءات التشغيل القياسية. وتنطوي ترتيبات التنفيذ الشاملة للمشروع على 3 مستويات. ويأتي في المستوى الأعلى وزارة التمويل والتخطيط باعتبارها الطرف الرسمي المناظر للمشروع من السلطة الفلسطينية. وتقع الإدارة الشاملة للمشروع على عاتق الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع التي تم اختيارها بصورة تنافسية من القطاع الخاص في إطار المرحلة الأولى من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل وتتحمل الهيئة مسؤولية أعمال التوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والإجراءات الوقائية، والرصد والتقييم، ويشمل ذلك تخطيط العمل السنوي وتقرير سير العمل والإشراف على نواتج سندات التأثير الإنمائي. وتضم الهيئة فريق إدارة متخصص لسندات التأثير الإنمائي.



و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

سيتم تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. ومن المرجح تنفيذ هذا المشروع بصورة بارزة في المحليات التي يتركز فيها نشاط القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل ستمول بصورة خاصة مشروعاً فرعياً ذا أولوية في المناطق الصناعية بقطاع غزة لتركيب ألواح طاقة شمسية على أسطح المصانع ومنشآت المخازن والتخزين، وهو ما يوفر للمناطق الصناعية بقطاع غزة إمدادات كهرباء مستقرة وأرخص تكلفة للوفاء باحتياجات نوبتين إلى ثلاثة نوبات عمل للمستأجرين الحاليين. وتم إعداد خطة للإدارة البيئية خاصة بهذا المشروع الفرعي.

ز. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

تريسي هارت، وهيلين زد. شاهرياري، وجوستين بولي، ولوري آن كونزو، وأماريليس بيلتران نيتول

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

التفسير (اختياري)	هل تم تفعيلها؟	السياسات الوقائية
تصنيف هذا المشروع "باء" بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الخاصة بالموقع والتي يمكن التخلص منها، ومن ثم يمكن معالجتها بسهولة من خلال تطبيق تدابير التخفيف الملائمة. وعلى ضوء المعلومات الحالية، قد تتضمن هذه الآثار البيئية والاجتماعية السلبية ما يلي: الهواء المرتبط بأعمال الإنشاءات، ومشكلات الضوضاء وجودة المياه؛ والصحة والسلامة المهنية للعمال. وسيستمر الإعداد للتركيز على قائمة المشروعات الفرعية الممكنة. ويقدم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إرشادات حول النطاق المحتمل للإجراءات التدخلية الفنية الخاصة بالمشروع الفرعي. ويتم ذلك من خلال تقديم قوائم مرجعية للفحص البيئي والاجتماعي، والتأثيرات البيئية الممكنة لكل قطاع من القطاعات الخمسة الرئيسية المعنية بخلق فرص العمل، ونماذج لخطط إدارة بيئية واجتماعية، وترتيبات مؤسسية، وأنشطة تدريب، ورصد ومتابعة، وتقرير بشأن الامتثال للإجراءات الوقائية. وقد تمت مراجعة واستعراض خطة الإدارة البيئية، باعتبارها وثيقة الإجراءات الوقائية للمشروع الفرعي وهو مشروع تركيب وحدات الخلايا الكهروضوئية في المناطق الصناعية بغزة، والموافقة عليها والإفصاح عنها، وسيتم تحديثها قبل تنفيذ هذا المشروع الفرعي، حسب الاقتضاء والضرورة.	نعم	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
تستبعد أعمال الفحص الخاصة بالمشروع الفرعي ضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أي مشروع فرعي محتمل يتعرض للموائل الطبيعية.	لا	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
تستبعد أعمال الفحص الخاصة بالمشروع الفرعي ضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أي مشروع فرعي محتمل يتعرض للغابات.	لا	الغابات (OP/BP 4.36)
سيقوم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بأعمال فحص لتحديد إذا ما كانت المشروعات الفرعية المحتملة من المرجح أن تتضمن شراء و/أو استخدام مبيدات لمكافحة الآفات، ومبيدات لمكافحة الأعشاب الضارة، ومبيدات لمكافحة القوارض، إلخ. ولن يتم استبعاد	نعم	مكافحة الآفات (OP 4.09)

المشروعات الفرعية الخاصة بمشروع التمويل لإيجاد فرص عمل فحسب عند تضمينها لكيماويات مكافحة الآفات. ويتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية خطة لإدارة الآفات.		
تستبعد أعمال الفحص الخاصة بالمشروع الفرعي ضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أي مشروع فرعي له آثار محتملة على الموارد الحضارية المادية المعروفة. وسيتم تضمين الإجراءات الخاصة بالعثور على الاكتشافات الأثرية عن طريق الصدفة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في حالة اكتشاف موارد حضارية مادية أثناء تنفيذ المشروع الفرعي.	لا	الموارد الحضارية المادية (1OP/BP 4.1)
لا توجد شعوب أصلية في منطقة الخدمة.	لا	الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
لا تنطبق سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسرية (OP 4.12) على المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل. وسيمول المكون 1 التدريب على المهارات وتحسينها، وسيمول المكون 2 بناء القدرات. وعلى الرغم من أن المكون 2 سيمول استثمارات، سيتم تلبية المتطلبات الخاصة بالحصول على أراضي (مؤقتة ودائمة) لهذه الاستثمارات من خلال أراضي تملكها الحكومة أو شركات قطاع خاص (أراضي مؤجرة من الحكومة) من دون أي مطالبة عليها أو استخدامها بصورة غير رسمية. وسيتم استبعاد الاستثمارات التي تنطوي على نقل بعض الأسر المعيشية، ونزع مؤقت أو دائم لملكية بعض الأراضي، وتأثر سبل كسب العيش (بما في ذلك أعمال وضع اليد)، ويتضمن ذلك تلك الآثار التي قد تحدث نتيجة لفرض قيود على الوصول إلى الموارد. ويعتمد هذا المشروع على إجراءات فحص شاملة خاصة بالمشروع الفرعي وردت على نحو مفصل في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وذلك لتصفية هذه الاستبعادات.	لا	إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)
لا تنطبق هذه السياسة.	لا	سلامة السدود (37.OP/BP 4)
لا تنطبق هذه السياسة.	لا	المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
لا تنطبق هذه السياسة.	لا	المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
من غير المتوقع وجود آثار محتملة واسعة النطاق وجوهرية ولا يمكن إزالتها ترتبط بمساندة القطاعات التي تم تحديدها لتقديم المساندة لها من خلال تحليل المشروع وهي: (1) الزراعة؛ (2) تكنولوجيا المعلومات والمشروعات الرقمية؛ (3) السياحة؛ (4) الإنشاءات؛ و(5) الطاقة. ومن المتوقع أن تتمثل المساندة المقدمة للزراعة في عمليات التصنيع والتسويق و/أو قطاعات التصدير الفرعية. ومن المتوقع أن تتمثل المساندة المقدمة للطاقة في إنشاء واعتماد مصادر طاقة بديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية.

وستتم تلبية أي متطلبات خاصة بالأراضي (بصورة مؤقتة أو دائمة) للاستثمارات التي يتم تمويلها في إطار هذا المشروع من خلال الأراضي المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة. وسيتم استبعاد أي مشروعات فرعية قد تستدعي تفعيل سياسة البنك الدولي رقم (OP 4.12)، وتتضمن هذه المشروعات تلك التي تنطوي على نقل بعض الأسر المعيشية، ونزع مؤقت أو دائم لملكية بعض الأراضي، وتأثر سبل كسب العيش، بما في ذلك تلك الآثار التي قد تحدث نتيجة لفرض قيود على الوصول إلى الموارد. ولفحص ومراجعة هذه الاستبعادات، ستعتمد هذه المشروعات على الإرشادات التي وردت في دليل عمليات البنك



الدولي الذي يتضمن عمليات فحص صارمة للمشروعات الفرعية تقوم بها الهيئة المنفذة المعنية بمشروع التمويل لإيجاد فرص عمل (F4J PIA). وفي الحالات التي يمكن فيها شراء الأراضي من خلال طريقة البائع الراغب والمشتري الراغب، أو في حالات التبرع الطوعي بالأرض، سيتعين على هيئة التنفيذ المعنية بمشروع التمويل لإيجاد فرص عمل (J PIA4F) إجراء التوثيق اللازم لتعزيز القوة والقدرة على الاختيار. ولا بد من هذا التوثيق في المشروعات الفرعية للنظر إليها باعتبارها مؤهلة لأعمال الفحص. بمعنى آخر، في حالة عدم وجود توثيق ملائم، قد سيعتبر المشروع الفرعي غير مؤهل.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
 يأتي تصنيف هذا المشروع عند "باء" بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الخاصة بالموقع والتي يمكن التخلص منها، ومن ثم يمكن معالجتها بسهولة من خلال تطبيق تدابير التخفيف الملائمة. وعلى ضوء المعلومات الحالية، قد تتضمن هذه الآثار البيئية والاجتماعية السلبية ما يلي: الهواء المرتبط بأعمال الإنشاءات، ومشكلات الضوضاء وجودة المياه؛ ومرور المشاة والمركبات، وغير ذلك من الاضطرابات الهائلة المرتبطة بأعمال الإنشاءات؛ والصحة والسلامة المهنية للعمال. وقد تتضمن الآثار المحتملة طويلة الأجل مخلفات سائلة إضافية مرتبطة بالأنشطة الزراعية في الحقول والمنازل و/أو المخازن؛ وإدارة الآثار الناجمة عن مرحلة الإنشاءات؛ وإدارة التخلص من المخلفات الإلكترونية وغير ذلك من المخلفات المرتبطة بتطوير مصادر الطاقة. وتتضمن القضايا البيئية الرئيسية الخاصة بمشروع تركيب ألواح الطاقة الشمسية في المناطق الصناعية بقطاع غزة العمالة وظروف العمل الخاصة بالعمال، والصحة والسلامة المهنية، واستخدام المياه في بيئة قاحلة، والتصميم الهيكلي الآمن، وتركيب وحدات على الأسطح.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
 يستبعد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المشروعات في فئة التصنيف البيئي "ألف" التي تتعرض للموائل الطبيعية، والغابات، والموارد الحضارية المادية، وسلامة السود، وإعادة التوطين القسرية.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قَدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
 ستم الاستعانة بمسؤول إجراءات وقائية بيئية واجتماعية ضمن الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع (لتقييم وإدارة الإجراءات الوقائية المرتبطة بهذا القضايا والمشكلات. ويجري حالياً القيام بعملية الترشيح والاختيار والتعيين. وسيقوم أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابعون للبنك الدولي بمساعدة مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع لهذه الهيئة أثناء تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل، وكذلك في المراحل اللاحقة لهذا المشروع. ولن تكون هناك حاجة لموظفي إجراءات وقائية عند تنفيذ المكون 1 (سندات التأثير الإنمائي لتنمية المهارات)، والمكون 2 (المنح المناظرة لمنظومة العمل الحر)، نظراً لأن هذين المكونين لن يتطلبا تفعيل سياسات الإجراءات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي. ويتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ودليل العمليات خطة بناء قدرات لتقديم دورات تدريبية في المناطق المعنية (مناطق المشروع)، ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، (1) أعمال الفحص والرصد ورفع التقارير قبل المشروع؛ (2) معايير الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية الخاصة بسلطة جودة البيئة الفلسطينية والبنك الدولي؛ (3) المشاورات مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، وآليات التظلم، وسياسات إعادة التوطين القسرية؛ و(4) تصميم وإعداد أطر الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروعات الفرعية. وسيتم تقديم دورات تدريبية على الإجراءات الوقائية لموظفي وزارة المالية والتخطيط، وموظفي الهيئة، والأطراف المعنية من القطاع الخاص.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

تضم قائمة أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الرئيسيين وزارة المالية والتخطيط، ومؤسسات ومستثمرين دوليين وإقليميين ومحليين من القطاع الخاص؛ وجمعيات أهلية ومؤسسات محلية من القطاع الخاص المعنية بتنمية وتسويق مهارات العمل وعمل الترتيبات اللازمة للتوفيق بين المهارات المطلوبة والعمل؛ ومشروعات ومنشآت محلية من القطاع الخاص. وتم إجراء 3 مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل في صيف 2015؛ وتم إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة أثناء إعداد المرحلة الثانية من مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بشأن المشروع الفرعي الخاص بتمويل تركيب ألواح شمسية في المناطق الصناعية بغزة. ومع تحديد المشروعات الفرعية اللاحقة، سيتم تحديد المستفيدين المحددين من هذه المشروعات الفرعية وإجراء مشاورات معهم إن اقتضى الأمر. وستتضمن كل خطة إدارة بيئية خاصة بمشروع فرعي عملية تشاور خاصة بموقع المشروع تتم أثناء تنفيذ مشروع التمويل لإيجاد فرص عمل. وسيحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً آلية لمعالجة المظالم خاصة بالمشروع المعني. وسيتم الإفصاح عن موجز واف باللغتين الإنكليزية والعربية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وكذلك نسخة كاملة باللغة الإنكليزية لأطر الإدارة البيئية والاجتماعية في البلد المعني وفي دار المعلومات (Shop-Info) التابعة للبنك الدولي. كما سيتم الإفصاح عن مسودة خطة الإدارة البيئية الخاصة بالمشروع الفرعي المعني بتركيب ألواح الطاقة الشمسية في المناطق الصناعية بقطاع غزة.

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات

التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها
تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار
(InfoShop)
15 مارس/آذار -2017

تاريخ تلقي البنك للوثيقة
01 فبراير/شباط -2017

الإفصاح داخل البلد المعني
الضفة الغربية وقطاع غزة
15 مارس/آذار -2017

لاحظات وتعليقات

يتم الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالمرحلة الثانية من
منطقة الصناعية في قطاع غزة في ذلك الوقت.

خطة إدارة مكافحة الآفات

تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار
(InfoShop)

تاريخ تلقي البنك للوثيقة

هل تم الإفصاح عن هذه الوثيقة قبل التقييم
المسبق؟
لا ينطبق

الإفصاح داخل البلد المعني

إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية.
في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد المعني عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:
لا ينطبق

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاءه عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي
بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) - التقييم البيئي

هل يتطلب هذا المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي منفصل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟
نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة الإدارة البيئية أو مدير قطاع الممارسات بمكتب المنطقة باستعراض تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟
نعم

هل تم دمج التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟
نعم

منشور سياسة العمليات 4.09 بشأن مكافحة الآفات

هل يعالج التقييم البيئي القضايا المتعلقة بمكافحة الآفات على الوجه الملائم؟
لا ينطبق

هل يتطلب إجراء خطة منفصلة لمكافحة الآفات؟
لا ينطبق

إذا كانت الإجابة نعم، هل قام أحد أخصائيي الإجراءات الوقائية أو مدير المشروع باستعراض خطة مكافحة الآفات والموافقة عليها؟ هل تم تضمين متطلبات خطة مكافحة الآفات في تصميم المشروع؟ إذا كانت الإجابة نعم، هل قام فريق المشروع بإدراج أخصائي مكافحة آفات؟
لا ينطبق

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى دار المعلومات التابعة للبنك؟
نعم

هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد المعني للجمهور العام بشكل ولغة مفهومين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟
نعم

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
نعم

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
نعم

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
نعم

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟
نعم

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

بيتر موسلاي
رئيس برنامج

عبد الوهاب خطيب
أخصائي في شؤون القطاع المالي

ستيفاني لين رايدينور
أخصائي في شؤون القطاع المالي

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

وزارة المالية والتخطيط
شكري بشارة
الوزير
minister@pmof.ps

ليلى صبيح الغريب
مدير عام العلاقات الدولية والمشروعات بالإنابة
mofirdg@palnet.com
الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع

شركة البدائل التطويرية (DAI Global, LLC)
سعيد أبو حجلة
المدير القطري
Said_AbuHijleh@dai.com

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

بيتر موسلاي عبد الوهاب خطيب ستيفاني لين رايدينور	رؤساء فريق العمل:	
اعتمدها:		
14 مارس/آذار -2017	نينا تشي	المستشار المعني بالإجراءات القانونية:
14 مارس/آذار -2017	جان دنيس بيسي	مدير قطاع الممارسات:

15 مارس/آذار - 2017	رانجانا موخيرجي	المدير القطري:
---------------------	-----------------	----------------